باستثناء اسرائيل، التي بدأت، بعد قرارات الجزائر، بشن حملة دبلوماسية هدفها، كما قال وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، للدبلوماسيين المعتمدين لدى اسرائيل، «ان البيانات التي ادلى بها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر لا تعني تغييراً أساسياً في موقف منظمة التحرير الفلسطينية ازاء الدولة الصهيونية... [وهي] تحاول ان تفرض شروطاً مسبقة على اسرائيل، الامر الذي سيؤدي، فقط، الى رفض موحد داخل الدولة اليهودية... [كما] كرّر رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، اقواله بأن المنظمة لم تتغير سياستها، حتى بعد انعقاد اجتماعات الجزائر، وانها ما زالت تخطط لابادة اسرائيل» (**القبس**، ١٩ ـ ٢٠/١١/١٩٨٨)؛ باستثناء اسرائيل، جاءت الاستجابة الدولية للعرض الفلسطيني في البيان السياسي ايجابية في مجملها، وان اختلفت درجتها. فقد كتبت وكالة « نوفوستي» الرسمية السوفياتية انه «لن يستطيع أحد، الآن، تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها منظمة سياسية تمثل الفلسطينيين، ولم يعد ممكناً اتهام هذه المنظمة بالارهاب في ضوء قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي أظهرت عزم المنظمة على تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بالوسائل السياسية؛ وعلى الرأي العام العالمي، بناء على هذه القرارات، ان يبذل قصارى جهده لتسيير عملية صنع السلام في الشرق الاوسط» (فيتالي نومو مكين، **القبس**، ٢٤/١١/١٩٨٨، ص ٨؛ نقلاً عن **نوفوستي**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وأشار بيان مجلس وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة، في البيان الصادر عن اجتماعاته الاخيرة، الى «ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تحتوي على خطوات ايجابية تجاه تسوية سلمية في الشرق الاوسط... ودعا البيان كافة الاطراف في منطقة الشرق الاوسط الى انتهاز الفرص للمساهمة في التوصل الى حل سلمي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وعقد المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة باعتباره السبيل الوحيد لحل المشكلة الفلسطينية» (**الاهرام**، ٢٢/١١/١٩٨٨)؛ حتى بريطانيا، الاقرب الى موقف الولايات المتحدة، أعلن وزير خارجيتها، جيفري هاو، «ان المجلس الوطني الفلسطيني أحدث، بقراراته الاخيرة في الجزائر، تحولًا كبيراً في الاتجاه الصحيح... [و] ان مايريده الاوروبيون، الآن، هو استجابة مماثلة أو أكبر، من اسرائيل... [و] يتعين على جميع الاطراف ان تواصل تحركاتها على أساس ما قرره الفلسطينيون» (**المصدر نفسه**، ٢٣/١١/١٩٨٨).

أما الولايات المتحدة، فقد اعتبرت قرارات الجزائر «خطوة جيدة»، لكنها، «لا تفي بحاجات عملية التسوية». وعلّقت الدول العربية، التي تتوسط بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، على القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني بالقول ان هذا هو المطلوب؛ فقد وصف الرئيس المصري، حسني مبارك، «القرارات بأنها خطوة طيبة للامام، ونحن نؤيدها... [وهي] تتضمن الاعتراف بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨، وان هذا الاعتراف من جانب منظمة التحرير الفلسطينية واضح وليس في حاجة الى تأكيد أكثر من ذلك... [و] المقررات تناولت نبذ الارهاب، والمؤتمر الدولي للسلام، والكونفيدرالية مع الاردن، وحدود الدولة الفلسطينية بحدود ١٩٦٧؛ فهي قرارات محددة، ولا أظن ان هناك أفضل من ذلك» (**الاهرام**، ١٨/١١/١٩٨٨)؛ وأشار مبارك الى وجوب قيام « تشاور مستمر [بين مصر] وبين المنظمة، وبين المنظمة والاردن، وبين اخواننا العرب الآخرين... [و] اننا سوف نتشاور، أيضاً، مع جلالة الملك حسين، ومع اخواننا في المملكة العربية السعودية، والزعماء العرب، لتحريك القضية الى الامام، ودفع عجلة السلام، خاصة بعد ان يتسلم الرئيس الاميركي الجديد، جورج بوش، مهام منصبه، ونرى توجهات الحكومة الاسرائيلية، بعد تشكيلها الجديد، لايجاد مجالات أفضل لاحراز التقدم» (**المصدر نفسه**، ٢٠/١١/١٩٨٨).

والملك الاردني حسين، أعلن، بدوره، «ان منظمة التحرير الفلسطينية قامت بجميع الخطوات المطلوبة منها في عملية التسوية في المنطقة، عندما اعترفت بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨؛ واتهم اسرائيل والولايات المتحدة بالتعنت، قائلًا انه حان الوقت ليفعل الآخرون الباقي... [و] اعتقد بأن منظمة التحرير ذهبت الى المدى المطلوب منها، وأسهمت بنصيبها في احلال سلام شامل ودائم... [و] من الافضل ان يرجع اصدقاؤنا في واشنطن الى الوثائق، ويمعنوا النظر فيها، وسيجدون